واشنطن وموسكو ستشرفان على وقف النار.. ومنسق «العليا للمفاوضات» يعلن موافقة أولية

يومان لبدء سريان هدنة سوريا.. ومعارضون يحذرون من ثغرات

ستيفان دي ميستورا

دمار بأحد أحياء حمص

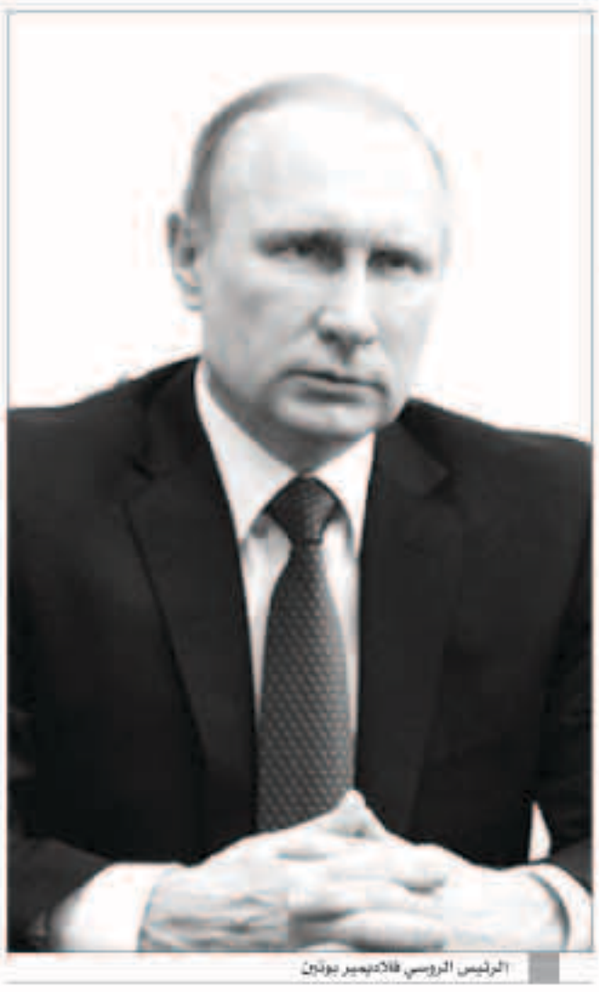
الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

- روسيا تتعهد «بفعل اللازم» لضمان وقف النار
- لندن تشكك بالهدنة وباريس تتخوف ودي ميستورا متفائل
- الاستخبارات وناشطون سيراقبون وقف إطلاق النار بسوريا بدءاً من منتصف ليل الجمعة

عواصم - «وكالات»: يبدأ منتصف ليل الجمعة-السبت المقبل وقف إطلاق النار في سوريا ضمن اتفاق توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا، وصفه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بأنه «بارقة أمل» لسوريا.

من جانبها، تستمر الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن المعارضة السورية في اجتماعاتها بالعاصمة السعودية، الرياض، لليوم الثاني على التوالي، لبحث الهدنة وبلورة موقفها المتكامل منها.

الولايات المتحدة وروسيا بوصفهما الشريكين الرئيسيين في مجموعة الدعم الدولية لسوريا، إضافة إلى الأمم المتحدة، ستشرف على وقف النار والتنسيق مع الأطراف المختلفة. وبحسب بيان أميركي روسي مشترك فإن وقف الأعمال الحربية لن يشمل قتال «داعش» و«جبهة النصرة»، بل الأطراف السورية التي أعلنت احترام وتطبيق بنود الاتفاق، ولدى الأطراف مهلة حتى يوم الجمعة لإعلان موافقتها.

منسق الهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب أعلن أن فصائل المعارضة السورية المسلحة أبدت موافقة أولية على التوصل إلى هدنة مؤقتة شرط أن توفر ضمانات أممية بحمل روسيا وإيران والميليشيات التابعة لها على وقف القتال وفك الحصار عن مختلف المناطق، وتأمين وصول المساعدات للمحاصرين وإطلاق سراح المعتقلين.

المتحدث باسم البيت الأبيض، جوش ارنست، أكد عقب إعلان الرئيسين الأميركي والروسي وقف إطلاق النار المزمع، أن واشنطن وحلفاءها سيتخذون سلسلة خطوات لتطبيق اتفاق وقف القتال بحلول السابع والعشرين من فبراير.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن أنه سيجري ترتيبات مع دمشق، وأنه ينتظر من الولايات المتحدة أن تفعل الشيء نفسه مع حلفائها.

مسؤولون في المعارضة يرون بعض الثغرات في الاتفاق، منها أن من المستحيل تحديد المواقع الخاضعة للفصيلين اللذين أقصاهما الاتفاق - «داعش» و«جبهة النصرة» - وأن الهدنة تنطوي على ثغرة كبيرة تتمثل في سماحها باستمرار الهجمات، بما في ذلك الضربات الجوية ضد «داعش» و«جبهة النصرة» وغيرهما من الجماعات المتطرفة، وأن الاتفاق سيوفر الغطاء لرئيس النظام بشار الأسد وحلفائه الروس لمواصلة قصف المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، حيث يتداخل وجود مقاتلي المعارضة والجماعات المتطرفة.

من جانب آخر أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاثنين أن روسيا «ستفعل كل ما يلزم» لكي تتقيد سوريا باتفاق وقف إطلاق النار، الذي أعلنت عنه موسكو وواشنطن ابتداء من السابع والعشرين من فبراير الحالي، وهي تأمل أن «تفعل الولايات المتحدة الشيء نفسه» مع الفصائل السورية المسلحة المعارضة.

وقال الرئيس الروسي في مداخلة على التلفزيون «سنقوم بكل ما يلزم مع دمشق، مع السلطات السورية الشرعية. ونعتمد على الولايات المتحدة لكي تقوم بالشيء نفسه مع حلفائها والمجموعات التي تدعمها».

وأضاف أن «الولايات المتحدة وروسيا على استعداد لوضع آلية مراقبة فعالة» لاحترام اتفاق وقف إطلاق النار، موضحاً «سيتم إنشاء خط اتصال مباشر، وإذا لزم الأمر، فريق عمل لتبادل المعلومات».

وتابع بوتين «أخيراً، هناك فرصة حقيقية لإنهاء سنوات من إراقة الدماء والعنف».

وأكد أن هذا الاتفاق «سبقه عمل مكثف لفرق من الخبراء الأميركيين والروس» وساعدته «تجربة إيجابية» في اتفاق الولايات المتحدة وروسيا على تفكيك الترسانة الكيميائية السورية، في سبتمبر 2013.

وحول شروط وقف إطلاق النار الذي وقعته موسكو وواشنطن الاثنين، قال الرئيس الروسي إنه «يتعين على كل الجماعات التي تقاتل أن تؤكد لنا أو للولايات المتحدة، التزامها التهدئة».

وأوضح أن «عسكريين روسا وأميركيين سيحددون معاً مناطق تتحرك فيها كل هذه الجماعات، بحيث لن تكون هناك عمليات عسكرية ضدها».

لكنه شدد على أنه «في ما يتعلق بجبهة النصرة، وتنظيم (داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى التي تصنفها الأمم المتحدة على هذا النحو، فإنها مستبعدة كلياً من وقف إطلاق النار والضربات ضدها ستستمر».

وأعلنت الولايات المتحدة وروسيا في بيان مشترك بثته وزارة الخارجية الأميركية الاثنين أن اتفاقاً لوقف إطلاق النار سيدخل حيز التنفيذ في سوريا في 27 فبراير اعتباراً من منتصف الليل بتوقيت دمشق.

يأتي الإعلان عن وقف للنار بعد ثلاثة أسابيع من فشل المفاوضات السورية في جنيف وغداة سلسلة تفجيرات أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنها في حمص ومنطقة السيدة زينب قرب دمشق.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان عن ارتفاع حصيلة القتلى جراء تفجيرات السيدة زينب، الأكثر دموية منذ اندلاع النزاع، إلى «134 شخصاً على الأقل» وارتفاع حصيلة التفجيرين في حمص إلى 64 قتيلاً.

من جانب آخر يبدو أن قابلية تطبيق مشروع وقف الاقتتال الذي طرحته واشنطن وموسكو محل تشكيك من أطراف عدة، بينها بريطانيا التي تراه غير واقعي كونه يحتاج إلى تغير عميق في الأداء السوري والروسي في ميدان القتال.

حيث حضت الخارجية البريطانية روسيا على وقف هجماتها ضد المدنيين والمعارضة المعتدلة، إضافة إلى استخدام نفوذها للضغط على النظام ليحذو حذوهم وهو أمر قابلته موسكو بالإيجاب، حين وعد الرئيس بوتين ببذل ما بوسعه لضمان التزام النظام بتنفيذ بنود الاتفاق.

بينما طبع الموقف الفرنسي بالتوجس، حيث أكدت باريس عزمها ممارسة دور المراقب اليقظ لتتبع الأداء على الأرض، كما ذكر وزير الخارجية الفرنسي مارك إيرولت في تصريح له أنهم عاكفون على دراسة تفاصيل الاتفاق الذي تم التوصل إليه، خاصة وأن بلاده تسعى لتخفيف المعاناة السورية.

بينما يخالف المبعوث الأممي لسوريا ستيفان دي ميستورا هذا النفس المتشائم الذي صدر عن بريطانيا وفرنسا، وأعرب دي ميستورا عن تفاؤله بأن يشكل الاتفاق بين القطبين الروسي والأميركي حجر أساس لاستئناف العملية السياسية بشكل سريع لإنهاء الحرب في سوريا، بعد أن انهارت.

وعلى إطار أوسع، جاء موقف الأمم المتحدة من قرار وقف الاقتتال مرحباً، حيث قال المتحدث باسم أمين عام الأمم المتحدة استيفان دوجريك إن الأمين العام بان كي مون رأى في الاتفاق خطوة هامة نحو تطبيق قرار مجلس الأمن 2254.

من ناحية أخرى اعترفت واشنطن والأمم المتحدة بصعوبة مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا في حال بدأ العمل به فعلاً، خاصة أن لا مراقبين دوليين على الأرض بل سيكون الاعتماد على تقارير استخباراتية وناشطين من الداخل.

وقال يان الياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، إن وقف إطلاق النار يجب أن يشمل مناطق «داعش» و«جبهة النصرة» وإلا فالأمر يكون معقداً جداً.

وأضاف: «إذا كان وقف إطلاق النار أو الأعمال العدائية لا تشمل المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» فهذا يمثل تحدياً كبيراً لنا من ناحية المراقبة، وهو بالطبع وضع معقد بالتأكيد، لكن أعتقد أن الخطر هو في إمكانية تحول الوضع إلى ما هو أشد خطورة، وهذا ما يدعو جميع الأطراف إلى التكاتف».

من جهته، رحب المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، باتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه كل من روسيا والولايات المتحدة، مبدياً تفاؤله من أن الفرصة كبيرة لإنجاحها.

الاتفاق بين موسكو وواشنطن على هدنة في سوريا اعتباراً من السبت القادم ليس بالخطوة السهلة، باعتراف الأمم المتحدة وواشنطن، فمحاولة وقف إطلاق النار تتطلب خريطة طريق معقدة وشاقة التنفيذ وتحتاج بالدرجة الأولى لإرادة سياسية من كافة القوى الإقليمية، إضافة إلى آلية معينة لتطبيقها على أرض الواقع.

من جانبه، قال المتحدث باسم البيت الأبيض جوش ارنست: «نحن نعلم أن وقف إطلاق النار سيكون من الصعب تطبيقه، ونعلم أيضاً أن هناك عراقيل عديدة لتحقيق ذلك، ومن المؤكد قد تحصل خيبات أمل لهذا الاتفاق».

الهدنة التي استثنت تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» رأت فيها روسيا نافذة لاستمرار قصفها رغم تأكيدها أنها ستفعل ما بوسعها لإقناع النظام بوقف إطلاق النار.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من جهته، قال: «بالنسبة لجبهة النصرة وداعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى التي تصنفها الأمم المتحدة إرهابية أيضاً فهي لا يشملها وقف إطلاق النار، والضربات ضد تلك الجماعات سوف تستمر».

تركيا بدورها قالت إن لها الحق في الدفاع عن كل التهديدات التي تتعرض لها عبر حدودها، بحسب ما أكد نائب رئيس الوزراء التركي نعمان كورتولموش، خاصة من قبل تنظيم «داعش»، محذرة روسيا في الوقت نفسه من الاستمرار بقصف المدنيين.

وقف إطلاق النار لن يحتاج فقط إلى التزام كافة الأطراف فيه، وهو أمر يعيد نظراً للتصريحات الروسية التي أكدت استمرار استهداف من تصنفهم بالإرهابيين، وإعلان تركيا بأنها تحتفظ بحق الرد، ولكنه سيعتمد بالأساس على معلومات من رجال الاستخبارات والناشطين على الأرض، نظراً لعدم انتشار مراقبين دوليين لمراقبة تحقيقه.

تفاصيل وشروط الهدنة في سوريا

نص البيان المشترك وتفاصيل الهدنة:

إن الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمجموعة الدولية لدعم سوريا (ISSG)، وسعياً منهما لتحقيق تسوية سلمية للأزمة السورية، مع الاحترام الكامل للدور الأساسي، الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة، عازمتان تماماً على تقديم أقوى دعم لديهما لإنهاء النزاع السوري وتهيئة الظروف لعملية انتقال سياسي ناجحة يقودها السوريون، بتيسير من الأمم المتحدة، لأجل التنفيذ الكامل لبيان ميونيخ الصادر عن المجموعة الدولية لدعم سوريا في الـ11 من فبراير 2016، وقرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم 2254، وتصريحات فيينا لعام 2015 وبيان جنيف لعام 2012.

في هذا الصدد، وتعزيزاً للقرارات التي اتخذتها المجموعة الدولية لدعم سوريا في الـ11 من فبراير، تعلن الولايات المتحدة وروسيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمجموعة الدولية لدعم سوريا ومجموعة عمل وقف إطلاق النار، في الـ22 من فبراير، 2016، عن تبني شروط الهدنة في سوريا، المرفقة كملحق مع هذا البيان، وتقترحان أن يتم الشروع بوقف الأعمال العدائية في الساعة ٠٠:٠٠ (بتوقيت دمشق) من يوم الـ27 من فبراير 2016. وسينطبق وقف الأعمال العدائية على أطراف الصراع السوري التي تعلن التزامها وقبولها بشروطه، وتمشياً مع قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم 2254 وتصريحات المجموعة الدولية لدعم سوريا، فإن الهدنة لن تنطبق على «تنظيم داعش»، «جبهة النصرة»، أو أي منظمات إرهابية أخرى يحددها مجلس الأمن.

يقوم أي طرف منخرط في عمليات عسكرية أو شبه عسكرية في سوريا، باستثناء «تنظيم داعش» و«جبهة النصرة»، أو أي منظمات إرهابية أخرى يحددها مجلس الأمن بالإعلان لروسيا الاتحادية أو للولايات المتحدة، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمجموعة الدولية لدعم سوريا، عن التزامه وقبوله بشروط الهدنة في موعد لا يتعدى الساعة 12:00 (بتوقيت دمشق) من يوم الـ26 من فبراير 2016.

ومن أجل تنفيذ وقف الأعمال العدائية بطريقة تعزز الاستقرار وتحمي الأطراف المشاركة فيه، فإن الولايات المتحدة وروسيا مستعدتان للعمل معاً لتبادل المعلومات ذات الصلة (مثل: البيانات المجمعة التي تحدد الأراضي التي تنشط فيها المجموعات التي تعلن التزامها وقبولها بالهدنة، ومركز تنسيق لكل جانب، بغية ضمان التواصل الفعال) ووضع الإجراءات الضرورية لمنع تعرض الأطراف المشاركة في وقف الأعمال العدائية الى هجوم من قبل القوات المسلحة الروسية، التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش، القوات المسلحة التابعة للحكومة السورية والقوى الأخرى التي تدعمها، والأطراف الأخرى المشاركة في عملية وقف الأعمال العدائية. العمليات العسكرية، بما في ذلك الضربات الجوية من قبل القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية، والقوات المسلحة الروسية، والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش ستستمر ضد تنظيم داعش وجبهة النصرة وأي منظمات إرهابية أخرى يحددها مجلس الأمن. كما أن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ستعملان معاً، ومع الأعضاء الآخرين في مجموعة عمل وقف إطلاق النار، حسب الاقتضاء ووفقاً لقرار المجموعة الدولية لدعم سوريا الصادر في الـ11 من فبراير، 2016، لتحديد الأراضي الواقعة تحت سيطرة «داعش» و«جبهة النصرة» وأي منظمات إرهابية أخرى يحددها مجلس الأمن، والتي هي مستثناة من وقف الأعمال العدائية.

من أجل تعزيز التنفيذ الفعال لوقف الأعمال العدائية، تم تشكيل مجموعة عمل وقف إطلاق النار، التي تشترك في رئاستها الولايات المتحدة وروسيا، تحت إشراف الأمم المتحدة، والتي تضم مسؤولين سياسيين وعسكريين من الرئيسين المشاركين والأعضاء الآخرين في مجموعة العمل؛ ويتولى مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص (OSE) مهمة السكرتارية العامة. المهام الأساسية لمجموعة العمل، كما ورد في بيان المجموعة الدولية لدعم سوريا في الـ11 من فبراير، هي: أ) تحديد الأراضي الواقعة تحت سيطرة «تنظيم داعش» و«جبهة النصرة» وأي منظمات إرهابية أخرى يحددها مجلس الأمن الدولي؛ ب) ضمان التواصل بين جميع الأطراف لتعزيز الامتثال ونزع فتيل التوترات على وجه السرعة؛ ج) حل المزاعم المتعلقة بعدم الامتثال؛ و د) إحالة السلوك غير الممتثل على نحو مستمر من قبل أي من الأطراف إلى وزراء المجموعة الدولية لدعم سوريا، أو من يعينهم الوزراء، لتحديد الإجراء المناسب، بما في ذلك استثناء هذه الأطراف من ترتيبات الهدنة وما توفره لهم من حماية.

إن الولايات المتحدة وروسيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين لمجموعة عمل وقف إطلاق النار وبالتنسيق مع بقية أعضاء مجموعة عمل وقف إطلاق النار التابعة للمجموعة الدولية لدعم سوريا، على استعداد لوضع آليات فعالة لتعزيز ومراقبة الامتثال لوقف إطلاق النار من قبل كل من القوات الحكومية للجمهورية العربية السورية والقوى الأخرى الداعمة لها، ومجموعات المعارضة المسلحة. ولتحقيق هذا الهدف وتعزيز وقف فعال ومستدام للأعمال العدائية، ستقوم روسيا الاتحادية والولايات المتحدة بإنشاء خط اتصالات ساخن وحسب الضرورة والاقتضاء، فريق عمل لتبادل المعلومات ذات الصلة بعد أن تكون الهدنة قد دخلت حيز التنفيذ.

وعند معالجة حالات عدم الامتثال، يجب القيام بكافة الجهود الممكنة لتعزيز التواصل بين جميع الأطراف بغية استعادة الامتثال ونزع فتيل التوترات على وجه السرعة، ويجب استنفاد الوسائل غير القسرية كلما أمكن ذلك قبل اللجوء الى استخدام القوة. وستقوم الولايات المتحدة وروسيا بصفتهما رئيسين مشاركين لمجموعة عمل وقف إطلاق النار التابعة للمجموعة الدولية لدعم سوريا بصياغة هذه الآليات الإضافية والإجراءات التنفيذية المعيارية التي قد تكون ضرورية لتنفيذ هذه المهام.

إن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تدعوان معاً جميع الأطراف السورية، والدول الإقليمية والآخرين في المجتمع الدولي إلى دعم الوقف الفوري للعنف وإراقة الدماء في سوريا وللمساهمة بتنفيذ سريع وفعال وناجح لعملية الانتقال السياسي التي تيسرها الأمم المتحدة طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم 2254، وبيان المجموعة الدولية لدعم سوريا الصادر في الـ11 من فبراير، وتصريحات فيينا الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سوريا في عام 2015، وبيان جنيف لعام 2012.

شروط الهدنة- وقف الأعمال العدائية في سوريا

تسري الهدنة في عموم البلاد على أي طرف مشترك حالياً في عمليات قتالية، عسكرية أو شبه عسكرية، ضد أية أطراف أخرى باستثناء «تنظيم داعش» و«جبهة النصرة»، وأي منظمات إرهابية أخرى يحددها مجلس الأمن الدولي.

مسؤوليات المعارضة السورية المسلحة مبينة في الفقرة 1 أدناه، ومسؤوليات القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية، وجميع القوى الداعمة لـ أو المرتبطة بالقوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية مبينة في الفقرة 2 أدناه.

1 - للمشاركة في الهدنة/وقف الأعمال العدائية، ستؤكد مجموعات المعارضة المسلحة - للولايات المتحدة الأميركية أو لروسيا الاتحادية اللتين ستشهدان على هذه التأكيدات لبعضهما البعض بصفتهما الرئيسين المشاركين للمجموعة الدولية لدعم سوريا في موعد لا يتعدى الساعة 12:00 (بتوقيت دمشق) من يوم الـ26 من فبراير 2016 - التزامها وقبولها بالشروط التالية:

- التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ذي الرقم 2254، الذي تم اعتماده بالإجماع في الـ18 من ديسمبر 2015، بما في ذلك الاستعداد للمشاركة في عملية المفاوضات السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.
- وقف الهجمات بأي نوع من الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ، ومدافع الهاون، والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، ضد القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية، وأي قوات مرتبطة بها.
- التوقف عن كسب أو السعي إلى كسب أراض من الأطراف الأخرى المشاركة بوقف إطلاق النار.
- السماح للمنظمات الإنسانية بوصول سريع وآمن ودون عراقيل في جميع أنحاء المناطق الواقعة تحت سيطرتها العملياتية والسماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى كل من يحتاجها.
- الاستخدام المتناسب للقوة (أي ما لا يزيد عما هو مطلوب للتصدي لتهديد مباشر) إذا وعندما يكون الرد في حالة دفاع عن النفس.

2 - سيتم مراعاة الالتزامات المذكورة أعلاه من قبل مجموعات المعارضة بعد أن تؤكد القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية، وجميع القوات الداعمة أو المرتبطة بالقوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية، لروسيا الاتحادية بصفتها رئيس مشارك للمجموعة الدولية لدعم سوريا، في موعد لا يتعدى الساعة 12:00 (بتوقيت دمشق) من يوم الـ26 من فبراير، 2016، التزامها وقبولها بالشروط التالية:

- التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ذي الرقم 2254، الذي تم اعتماده بالإجماع في الـ18 من ديسمبر 2015، بما في ذلك الاستعداد للمشاركة في عملية المفاوضات السياسة التي تيسرها الأمم المتحدة.
- وقف الهجمات بأي نوع من الأسلحة، بما في ذلك القصف الجوي من قبل القوة الجوية التابعة للجمهورية العربية السورية والقوات الجوية الفضائية الروسية، ضد مجموعات المعارضة المسلحة (بحسب ما سيؤكد للولايات المتحدة أو لروسيا الاتحادية من قبل الأطراف المشاركة في الهدنة).
- التوقف عن كسب أو السعي إلى كسب أراض من الأطراف الأخرى المشاركة في وقف إطلاق النار.
- السماح للمنظمات الإنسانية بوصول سريع وآمن ودون عراقيل في جميع أنحاء المناطق الواقعة تحت سيطرتها العملياتية والسماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى كل من يحتاجها.
- الاستخدام المتناسب للقوة (أي ما لا يزيد عما هو مطلوب للتصدي لتهديد مباشر) إذا وعندما يكون الرد في حالة دفاع عن النفس.

إن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، بصفتهما رئيسين مشاركين للمجموعة الدولية لدعم سوريا ولمجموعة عمل وقف إطلاق النار التابعة للمجموعة الدولية لدعم سوريا، مستعدتان للعمل معاً من أجل ضمان التواصل الفعال ووضع الإجراءات اللازمة لمنع تعرض الأطراف المشاركة في الهدنة إلى هجوم من قبل القوات المسلحة الروسية، والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش، والأطراف الأخرى المشاركة في الهدنة.

كما تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال.

يمكن لأي طرف توجيه انتباه مجموعة العمل الى حدوث أو احتمال حدوث خرق للهدنة اما من خلال مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا (OSE) أو عبر الرئيسين المشاركين. سيضع مكتب المبعوث الأممي (OSE) والرئيسان المشاركان ترتيبات للتواصل مع بعضهما البعض ومع الأطراف، وسيقومان بالإعلام بشكل عام عن الكيفية التي يمكن من خلالها لأي طرف توجيه انتباه مجموعة العمل الى الخروقات.

تؤكد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بصفتهما الرئيسين المشاركين بأن تتم مراقبة الهدنة/وقف الأعمال العدائية بطريقة حيادية وشفافة وتحت تغطية إعلامية واسعة.